دور تكتل البريكس في تحولات النظام الإقتصادي الدولي

The Role of the BRICS in the transformations of the international economic system

ط.د. أم البنين معلم*[1] د. لزهر وناسي [2]

1 – مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة(الجزائر) ، mimi_oma@hotmail.fr

2- مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة(الجزائر) ،ounassilazher@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/06/18 تاريخ القبول:2021/03/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى استكناه تأثير ظهور مجموعة بريكس الاقتصادية كتكتل اقتصادي عالمي ناشئ وصاعد على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية وتفاعلاتها، وعلى اتجاهات التنافس الاقتصادي العالمي بين الكتلة الرأسمالية العو لمية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من الدول الصناعية الغربية الرأسمالية، ومجموعة الدول الصاعدة اقتصاديا وتكنولوجيا والتي تروم احداث تعديلات ومراجعات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي المأزوم، والتي تأتي دول تكتل البريكس في مقدمتها. خاصة بعد سلسلة الازمات المالية والنقدية والهيكلية التي باتت تعصف بمجمل الاقتصاد العالمي.

فهذه الدراسة تحاجج في مدى إمكانية تكتل البريكس في خلق مؤسسات مالية ونقدية تؤسس من خلالها لبناء نظام اقتصادي أكثر استقرارا واستقلالية.

الكلمات المفتاحية: البريكس-النظام الإقتصادي الدولي-التكتلات الاقتصادية-الاتحاد الأوروبي-منظمة التجارة العالمية.

Abstract:

The article seeks to scrutinize the effect of the emanation of the BRICS economic group as an emerging overall international economic relations and interactions, and on the trends of economic competition between the bloc Global capitalism that are governed by the United States of America and its allies from Capitalist Western industrialized countries, and The group of economically and technologically emerging countries, which aims to make adjustments and revisions in the structure of the world economic system, which is in the forefront of BRICS bloc.

* ط.د. أم البنين معلم ، المؤلف المرسل

Especially after the series of financial, monetary and structural crises that are ravaging the entire world economy. The current article contends with the extent to which the BRICS conglomerate can create financial and monetary institutions through which building a more stable and independent economic system.

Keywords: BRICS - International Economic System - Economic Blocs - European Union -World Trade Organization.

مقدمة:

يعتبر موضوع الاقتصاد الدولي من المواضيع المتجددة باستمرار نظرا لتجدد وتطور الأحداث الإقتصادية والمالية الدولية. على سبيل المثال منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر 2008، والعالم يعيش تداعياتها، بسبب الركود العميق الناجم عن سلسلة من الإخفاقات بما فيها القصور في سلوك الشركاتوأدائها في العالم المتقدم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

بدت تلك الأزمة مؤثرة في شكل أو في آخر في الأسواق العالمية أمام تعاظم ظاهرة العولمة المالية والإقتصادية. وبالتالي فالأزمة جاءت لبيان نقاط الضعف في الصناعة المالية والنظام المالي العالمي، وعلى خلفية انهيار الأسواق المالية العالمية والتباطؤ اللاحق في الاقتصاد العالمي. وذلك في ظل بقاء معدل نمو الاقتصاد الأمريكي عند مستوى منخفض يحول دون قدرته على الانتعاش بالقوة الكافية لدفع حركة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من النمو البطيء في الاقتصاد والتموين العالميين إلا أن بعض البلدان في دول البريكس مثل الصين والهند كانت تظهر نموا اقتصاديا أقوى نسبيا بالرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي بشكل عام، ومع ذلك وجد أن الانتعاش في الأسواق المالية أكثر حدة وأسرع عبر دول البريكس، وبهذا ساعدت الدول الناشئة في زيادة نمو وتيرة الاقتصاد العالمي الى حوالي 50% وبالتالي أظهرت أسواق الأسهم انتعاشا سريعا.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو الدور الذي يلعبه تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي؟**

يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار الكرونولوجي لتكتل البريكس؟
2. ما هي مكانة البريكس في ظل التكتلات الإقتصادية العالمية؟
3. ماهي الإنجازات والتحديات التي تواجهها البريكس في النظام الاقتصادي الدولي؟

فرضية الدراسة:

كلما كان هناك تنسيق وتعاون داخلي بين بلدان البريكس أدى بهم الى تحقيق أعلى مستويات النمو الإقتصادي العالمي.

محاور الدراسة

المحور الأول: البريكس التعريف وسياقات التأسيس

المحور الثاني: مكانة البريكس في ظل التكتلات الإقتصادية العالمية

المحور الثالث:الرؤية الاستراتيجية للبريكس: بين إصلاح الاقتصاد العالمي والتعديلات الهيكلية.

المحور الرابع: الإنجازات والتحديات التي يواجهها البريكس في النظام الاقتصادي الدولي.

المحور الأول: البريكس التعريف وسياقات التأسيس.

ظهرت تسمية بريك في نوفمبر 2001، حين عبر الخبير الاقتصادي للبنك الإستثماري الأمريكي (غولدمان ساكس) جيم أونيل لأول مرة عن رأيه بأن إقتصاديات البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتفوق على إقتصاد و.م.أ في نهاية الربع الأول من القرن 21، وعلى إقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن، وقد إستخدم جيم أونيل مصطلح "بريك" كرمز لإنتقال ثقل الإقتصاد العالمي بعيدا

عن مجموعة الدول الستة الصناعية حتى ذلك الحين وهي:و.م.أ، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، واليابان. بإتجاه دول العالم النامية بزعامة الصين والهند والبرازيل وروسيا، وبعد سبع سنوات فقط إندلعت الأزمة المالية العالميةالتي أكدت إفتراض جيم أونيل، فقد تغلبت بلدان "بريك" على الركود وأصبحت تنمو بسرعة، وأصبح البعض يتنبأ بزعامة "بريك" العالمية نحو سنة 2030. (المصري خالد، 2016، ص 454) وفي سنة 2011 إنضمت جنوب إفريقيا حيث تم زيادة الحرف "S" ليتغير الإسم الى "بريكس".

البريكس تجمع دول توصف إقتصادياتها بالصاعدة من خلال الأرقام المحققة على جميع أصعدة النمو، أول خطوة لجعل المؤسسة رسمية كان بإجتماع وزراء "بريك" في سبتمبر 2006، وفي 16 ماي 2008 استضافت ايكاترينبرغ اجتماع وزراء خارجية البريكس بمبادرة من روسيا، صدر عن هذا الاجتماع بيان يعكس فيه المواقف المشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية، وبعدها عقدت مفاوضات القمة الأولى لهم بمشاركة الدول المؤسسة: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، في جويلية 2008 باليابان لتشكيل المجموعة على هامش قمة الثمانية الكبار، وبناءا على المبادرةالمذكورة آنفا،في 16 جوان 2009 استضافت ايكاترينبرغ قمة البريك الأولى وتم إصدار بيان حددت فيه أهداف البريكس (الموقع الرسمي للبريكس)، ومن بين هذه الأهداف تعزيز الحوار والتعاون بين قادة البريكس بطريقة تدريجية وإستباقية وواقعية ومنفتحة وشفافة، ومن ثم فإن الحوار والتعاون بين بلدان قادة البريكس لا يفظي فقط إلى خدمة المصالح المشتركة الاقتصادية للأسواق الناشئة والبلدان النامية، ولكن أيضا إلى بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والازدهار المشترك، حيث أوجزت الوثيقة تصورا مشتركا لطرق التعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية.

لقد تنبأ عدد كبير من الخبراء بأن يتفوق الحجم الإجمالي لاقتصاديات هذه البلدان في عام 2050 على المؤشرات الإقتصادية لمجموعة الدول الصناعية الكبرى

السبع (G7)، أما بحلول عام 2025 فستتقدم إقتصاديات هذه البلدان على اقتصاديات و.م.أ.(يونسي وليد، 2019) تشكل القوة الاقتصادية المتنامية لبلدان البريكس وأهميتها كواحدة من القوى الدافعة الرئيسية للتنمية الإقتصادية العالمية وعدد سكانها الكبير ومواردها الطبيعية الوفيرة أساس تأثيرها على الساحة الدولية، وفي عام 2013 مثلت البريكس حوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية بعملاتها الوطنية، ويبلغ إجمالي عدد سكان البريكس 2.88 مليار حوالي 42% من إجمالي سكان العالم وتغطي الدول الخمسة 26% من مساحة الكوكب، وستتجاوز نسبة مساهمتها الإجمالية 50 % من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020.

وحسب عديد من المراقبين فإن هذا التكتل الاقتصادي الصاعد يتوخى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإصلاحية على مستوى الإقتصاد العالمي، يمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

- الأهداف الاستراتيجية تتمثل في:

1. تستهدف مجموعة "بريكس" خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وإنهاء سياسة القطب الأحادي، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات الماليةالعالمية، وإيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب تحقيق تكامل إقتصاديوسياسي وجيوسياسي بين الدول الخمس المنضوية في عضويته، وتنمية البني التحتية في بلدان المجموعة، وتحقيق آليات مساهمة فعالة بين الدول الخمس في وقت الأزمات والتدهورات الإقتصادية بدل اللجوء الى المؤسسات الغربية، وإيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر ولا يحدث أي خلل إقتصادي لأي من دول المجموعة رغم مساعدة الدولة المتضررة، إلى جانب تعزيز شبكة الأمان الإقتصادية العالمية بالنسبة لتلك البلدان وتجنيبها

ضغوط الإقتراض من المؤسسات الغربية وتكبيلها بالفوائد. (عبد العزيز مروان، 2015)

2. تعمل مجموعة البريكس أيضا كجسر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. على سبيل المثال، في منظمة التجارة العالمية تحاول دول البريكس تعزيز نظام عادل فيما يتعلق بالسياسات الزراعية، من خلال تحرير النظام الإقتصادي الدولي لتقليل الإعانات الزراعية في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيجعل المنتجات الزراعية للبلدان النامية أكثر تنافسية (February 2015).ستلعب مجموعة بريكس أيضاً دوراً متزايد الأهمية في مساعدة البلدان النامية في إكتساب ميزة في مفاوضات التجارة وتغير المناخ، وكذلك في القضايا المتعلقة بتصدير منتجات التصنيع.

3. تسعى دول البريكس لتحدي الحوكمة الإقتصادية العالمية الحالية للمؤسسات المالية الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيثقامت دول البريكس بإنشاء مؤسستين ماليتين: بنك التنمية الجديد (NDB) لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع "التنمية المستدامة"، برأسمال قدره 50 مليار دولار للبدء به، وترتيب إحتياطي الطوارئ بقيمة 100 مليار دولار للتغلب على الأعضاء الذين يواجهون صعوبات مالية. وبالتالي ستتمكن البلدان النامية الواقعة على أطراف المجموعة من الإستفادة من بنك التنمية الوطني واتحاد صندوق النقد الاحتياطي CRA لزيادة قدرتهما على المساومة(February،2015).

4. تسعى دول البريكس إلى مكانة إقتصادية بارزة، والوصول إلى دور أكبر في القضايا الدولية، ولا زالت مجموعة البريكس تتمتع بالنمو الإقتصادي، وتحولت إلى قوة فاعلة في مواجهة الأزمة المالية، وتعمل على تعزيز النمو الإقتصادي العالمي، وتحسين الحوكمة الإقتصادية العالمية، كل هذا رغم التوترات الدولية التي يمر فيها العالم بتغيرات معقدة. (علاء الدين محمد الجعبري، 2018، ص 34)

5. إتفقت دول البريكس على أربع نقاط بشأن التعاون بينها (علاء الدين محمد الجعبري، 2018، ص 34):

- الإلتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الإقتصادي المشترك.
- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.
- تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وتطويره.
- الإلتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الكوني.

المحورالثاني: مكانة البريكس في ظل التكتلاتالإقتصادية العالمية.

من المعروف أن مساهمة دول البريكس في النمو الإقتصادي العالمي، خلال العقد الماضي تجاوزت حوالي 50%، وستكون معدلات النمو الإقتصادي لهذه البلدان أعلى من معدلات النمو في الدول المتقدمةوالاقتصاديات الناشئة الأخرى بحلول عام 2030.

الشكل رقم1:نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقتصاديات دول البريكس (دولار الأمريكي)

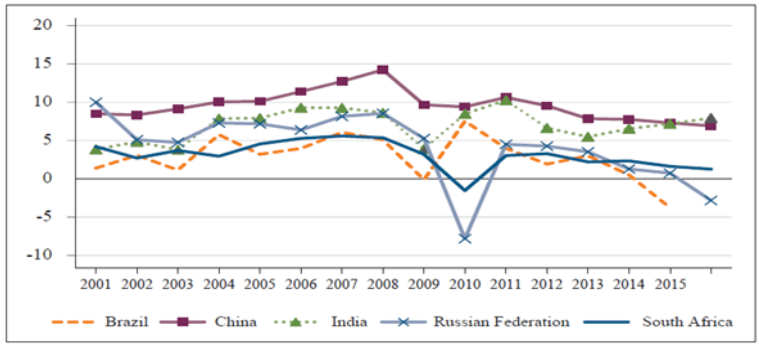

المصدر: WORLD BANK .Data

كما هو مبين في الشكل رقم 01، شهدت الصين والهند نموا في الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبيا من الفترة الممتدة ما بين عام 2001 – 2015، كان لدى روسيا

معدل نمو سلبي كبير للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 – 2010، متأثرا بالركود الإقتصادي العالمي والعقوبات الغربية في السنوات الأخيرة، كما شهدت أيضا جنوب إفريقيا معدل نمو سلس للناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 0 و 5% ، بإستثناء عام 2010 عندما أثر الركود الإقتصادي العالمي بشدة على سوق العمل فيها حيث كان ثلث القوى العاملة عاطلة عن العمل. (Rasoulinezhad Ehsan, 2018, P 1013) كما شهدت البرازيل هي الأخرى نموا ضعيفًا في عام 2009 بإستثناء 5.2 في المائة في عام 2008 و7.5 في المائة في عام 2010 و0.3 في المائة في عام 2015.

تلعب البريكس دورا مهما في تدفقات التجارة العالمية، حيث تضاعفت مساهمتها في حركة التجارة العالمية إلى ثلاث أضعاف تقريبا على مدار العقدين الماضيين، بما يدل على زيادة حجم تدفقات التجارة العالمية للبريكس، إستنادا على بيانات الخريطة التجارية. إرتفعت قيمة واردات البريكس من 417 مليار دولار أمريكي في عام 2001 إلى أكثر من 2,339 مليار دولار أمريكي في عام 2016، في حين إرتفعت قيمة صادرات البريكس من 494 مليار دولار أمريكي في عام 2001 الى ما يقارب 2,902 مليار دولار أمريكي في عام 2016.

زادت مساهمة البريكس في قيمة تدفقات الواردات العالمية من 2.21 % إلى 14.5% في عامي 2001 و2016 على التوالي، في حالة مساهمة البريكس في تدفقات الصادرات العالمية يمكن التعبير عن أن حصتها قد إرتفعت من 8.06% في 2001 إلى أكثر من 18.1% في عام 2016، وتمثل مساهمة البريكس المتزايدة في التدفقات العالمية دليلا على زيادة دور التجارة العالمية.

الجدول (01) التدفقات التجارية للبريكس من مناطق مختلفة بين عامي 2001 و2016.

البلد	استيراد / تصدير	2001	2005	2010	2015	2016
إفريقيا	تصدير	15.926	41,045	115,182	167,714	152,063
	استيراد	11,690	36,136	120,217	122,368	95,687
أمريكا	تصدير	117,022	291,161	527.716	709.872	665.526
	استيراد	75,066	136,668	333,938	409,301	374.117
آسيا	تصدير	195.502	503.094	1.043.463	1.474.186	1.366.585
	استيراد	189.402	555.312	1.210.608	1.341.769	1.138.583
أوروبا	تصدير	156.588	414.466	699.423	699.423	653.610
	استيراد	117.486	233.422	483.891	520.199	497.650

المصدر: (Rasoulinezhad Ehsan, 2018, P 1013)

يوضح الجدول رقم 01 تدفقات التصدير والاستيراد للبريكس مع المناطق المتمثلة في إفريقيا وأمريكا وآسيا وأوروبا، قد زادت خلال هذه الفترة بالنسبة لواردات البريكس، تعد آسيا وأوروبا أكبر مصدر لهذه الاقتصاديات الخمسة لسنة 2016، في حين أن أمريكا وإفريقيا لديها أصغر المساهمات في هذا العام. وفي الوقت نفسه بالنسبة لصادرات البريكس بين عامي 2001 و2016 كانت آسيا وأوروبا المستوردان الرئيسيان للبريكس، في حين أن أقصى وأضعف المناطق المتمثلة في أمريكا وإفريقيا هما أصغر المستوردين منها، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن آسيا وأوروبا هما الشريكان التجاريان الإقليميان الأوليان لاقتصاديات البريكس.

وبالتالي يمكن القولواستشهادا لما يتوقعه الباحثان جيم أونيل وإليسيو ترسي أنه بحلول 2020 ستصل حصة دول بريكس من تجارة العالم إلى 23%، منها 16 % للصين وحدها، بينما ستنخفض حصة أوروبا، التي تعتبر أكبر تكتل تجاري في العالم، من 1/3 تجارة العالم حاليا إلى أكثر من الربع 1/4 بقليل، أي أقل من 27 % وستنخفض حصة و.م.أ إلى 9 %ما يقارب نصف حصة الصين. (2016، مارس)

المحور الثالث: الرؤية الاستراتيجية للبريكس: بين إصلاح الاقتصاد العالمي والتعديلات الهيكلية

دعت دول البريكس منذ بروزها الى غاية وقتنا الحالي، الى إصلاح المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، لكي تحصل الدول الناشئة على مزيد من التأثير، خاصة ما يتعلق بنظام التصويتفي هذه المؤسسات، بما يتناسب مع نمو وضعها في الإقتصاد العالمي والتجارة العالمية، ولكن هيمنة و.م.أ وعدة دول أوروبية حالت دون أن تحقق هذه الدول تقدما يذكر في إعادة هيكلة هذه المؤسسات العالمية، لكي تعكس التطورات الفعلية في الأهمية النسبية للمجموعات الإقتصادية المختلفة على الصعيد العالمي.(مخادمي عبد القادر رزيق، 2017، ص ص 20-21)وإستمرت و.م.أ وحلفائها في توجيه سياساتها وسيطرتها على إدارة هذه المؤسسات المالية الدولية، في الوقت الذي لا تتمتع فيه دول البريكس، رغم ثقلها الدولي بدور يذكر في هذه المؤسسات. ولذلك تشدد دول البريكس الى إعادة النظر في نظام الحصص والتمثيل العادل في صندوق النقد الدولي الذي انطلق منذ عام 2006، مع الأخذ بعين الإعتبار بروز الدول الناشئة، فالصين مثلا رغم نمو وتيرة إقتصادها إلا أن نسبتها من عدد الأصوات ما يقارب 04 %(نسبة 3.81%)من الحصص فهي بوزن حصص بلجيكا في صندوق النقد الدولي، وعلاوة على ذلك، تمثل هذه الدول نموذجا للتنمية، ذات أهمية كبيرة من قبل الصندوق، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول نموا قويا من خلال الانفتاح الدولي، حيث تمتلك إحتياطي كبير من النقد الأجنبي، وبالتالي فإن الرغبة في زيادة موارد الصندوق التي تعتبر ضرورية بغية منح تسهيلات مالية للدول، يتطلب توسيع عدد من المساهمين الرئيسيين.(ريغو باسكال، 2015، ص 179)غالبا ما تلجأ و.م.أ إلى عرقلة أي تكتلات من شأنها أن تهدد من درجة إستقلاليتها وإستمرارية هيمنتها عالميا. وعليه فهذه من الأسباب الرئيسية لإتخاذ القرار النهائي بإنشاء مؤسستين في غاية

الأهمية، نتيجة لاستياء دول البريكس من المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة في الحوكمة المالية الدولية. ويمكن هنا إسقاط نموذج السلعتين على دول البريكس ومن أهم الافتراضات الرئيسية التي تعتمد عليها نظرية السلعتين أن الدول تسعى وراء سلوكها الدولي وسياستها الخارجية المركبة وهما تغيير وضع ما change ، (جلين بلمرو كليفنتون مورجان، 2011، ص 08) والحفاظ على وضع ما Maintenance ومن هنا نجد أن دول البريكس تسعى لتغيير الوضع القائم من خلال إنشاء حوكمة إقتصادية عالمية أكثر عدلا وانصافا يسودها التقاسم المشترك والعادل للموارد بين الدول وهذا ما نجده يسعى لتجسيده على أرض الواقع من خلال تأسيس نظام مالي دولي جديد موازن للنظام المالي الدولي (بريتن وودز)، والهدف من هذا كله هو تغيير النظام الإقتصادي الدولي الراهن و إصلاح مؤسسات الحكم العالمية، مع الحفاظ على مكانته ووزنه في الساحة الدولية ،مع بلوغ الأهداف المسطرة ضمن هذا التكتل(تعزيز النمو القوي والمستدام والمتوازن). المتمثلة في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الدولي الأكثر تمثيلا من خلال متابعتهم للتنسيق المثمر وتعزيز أهداف الإنمائية داخل النظام الدولي والهيكل المالي. والسعي لتسهيل الروابط بين الأسواق والنمو القوي واقتصاد عالمي مفتوح للجميع يتميز بالتوزيع الفعال للموارد وحرية حركة رأس المال والسلع والمنافسة العادلة والمنظمة بكفاءة. كما يعززون أيضا التواصل والتنسيق في تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية لتعزيز نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا، والعمل على تعزيز صوت وتمثيل دول البريكس والدول الناشئة في الإدارة الإقتصادية العالمية وتعزيز العولمة الإقتصادية المفتوحة والشاملة والمتوازنة، وبالتالي المساهمة في تطوير الدول الناشئة وتوفير قوة دفع قوية لمعالجة الاختلالات في التنمية بين الشمال والجنوب وتعزيز عالمية النمو.

1 - "بنك التنمية الجديد"(NDB): أعلن قادة دول البريكس الخمس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا)عن توقيع الإتفاق المنشئ لبنك التنمية الجديد (NDB)، في فورتا ليزا بالبرازيل في 15 يوليو 2014 في قمة البريكس السادسة، في إطار مناقشة موضوع "النمو الشامل والحلول المستدامة "،حيث اتفق القادة خلال توقيع الإتفاق فيما بينهم لمصرف التنمية الجديد :"سيعمل بنك التنمية الوطني على تعزيز التعاون بين بلداننا وسيكمل جهود المؤسسات المالية متعددة الأطراف والإقليمية من أجل التنمية العالمية، وبالتالي المساهمة في التزاماتنا الجماعية لتحقيق هدف النمو القوي والمستدام والمتوازن". (الموقع الرسمي للبريكس، 2013) حيث قدر رأس المال المصرح به للبنك 100مليار دولار أمريكي، ويبلغ رأسمال المكتتب به المبدئي 50 مليار دولار أمريكي يتم تقاسمها بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين(Klemens Witte, 2017) .

من المتوقع أن يصل رأس المال المدفوع لبنك NDB في عام 2022 إلى 100 مليار دولار أمريكي ويمكن أن يتمكن بسهولة من الوصول إلى 130 مليار دولار أمريكي في حالة قبول أعضاء جدد.(Fernanda de Castro Brandão Martins, 2018)

يكون أول رئيس لمجلس المحافظين من روسيا والرئيس الأول لمجلس الإدارة من البرازيل وأول رئيس للبنك من الهند-ويكون المقر الرئيسي للبنك في شنغهاي، وأعلن القادة أيضا عن توقيع معاهدة لإنشاء "صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة"(CRA) أي مقابل صندوق النقد الدولي، والذي يسمح بتخصيص 100 مليار دولار أمريكي تساهم فيها الصين بـ 41 مليار دولار وجنوب إفريقيا بـ 05 مليار دولار.(المخادمي عبد القادر رزيق، 2017، ص 22) أما باقي قيمة المساهمات فتوزع بالتساوي بين باقي الدول، يرون أنه سيكون لهذا الترتيب الإحتياطي تأثير وقائي وإيجابي ،لمساعدة البلدان على تجنب ضغوط السيولة على المدى القصير، وتشجيع على المزيد من التعاون بين دول البريكس من أجل تعزيز شبكة الأمان المالية العالمية

واستكمال الترتيبات الدولية الحالية، فمهمة الصندوق مواجهة أثار خروج رؤوس الأموال المفاجئ من هذه الدول، حتى تتجنب مخاطر تخفيض قيمة عملاتها، من خلال عمليات تبادل العملات مع الصندوق، كإجراء احترازي لمساعدة هذه الدول في التعامل مع الأزمات، التي يمكن أن تواجه عملاتها، وهي المهمة التي يضطلع بها أساسا الصندوق النقد الدولي.

كما يمكنها اللجوء أيضا الى صناديق السيادية التي أنشأتها في حالة وقوع أزمات الإقتصادية. حيث يعتبر الخبير الاقتصادي تشارلز روبرتسون من مصرف الاستثمار رينيسيانس كابيتال أن تحقيق مثل هذه المؤسسات "سيغير الوضع" موضحا أن جنوب إفريقيا أو الهند سيكون بإمكانها الحصول على احتياطات هائلة وسيسمح ذلك لهما بالصمود أمام انهيار أسواقها، كما حصل في عام 2013 بسبب تطورات السياسة النقدية الأمريكية (فرانس 24، 2014). بالإضافة الى أنه سيتم انشاء المركز الإقليمي لبنك التنمية الإفريقي الجديد في جنوب إفريقيا مع المقر الرئيسي حيث وجه القادة لوزراء المالية التابعة لهم الى وضع طرائق تشغيله. حيث (دخل حيز التنفيذ في قمة أوفا 2015/07/9). الهدف الرئيسي(Rhea Kumar, 2015) من إنشاء هذا البنك (NDB) هو تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية في دول البريكس وغيرها من البلدان النامية، وهو نفس الدور المماثل لدور البنك الدولي. علاوة على ذلك، فإن الإستثمار في بنية تحتية مستدامة جديدة أقل بكثير من المستويات المطلوبة لمواكبة النمو الإقتصادي(Leslie Maasdorp, 2019) . تم إنشاء بنك للتمويل أيضا للمساعدة في سد هذه الفجوة في التمويل في إقتصادات البريكس، التي تهدف إلى توسيع نطاقها العالمي مع مرور الوقت .وعليه يستعد البنك بقاعدة رأسماله المكتتب به البالغة 50 مليار دولار أمريكي، ليصبح مصدرًا إضافيًا هامًا للتمويل طويل الأجل للبنية التحتية في البلدان الأعضاء(Leslie Maasdorp, 2019) . وبنك آخر يتم تأسيسه بناءا على مبادرة من قبل دول البريكس عامة والصين

خاصة، وهو البنك الآسيوي لاستثمارات البنى التحتية، لاستدانة المال وليس الى مؤسسات النظام المالي العالمي، الذي يركز على العملة الأمريكية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

حصل بنك التنمية الجديد(NDB) على تصنيف ائتماني دولي AAA من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية في أوت 2019، وحصل على تصنيف + AA في عام 2018 من ستاندرد آند بورز وفيتش على التوالي. هذه التصنيفات أعلى بكثير من متوسط دول البريكس.وتعد التصنيفات الائتمانية المرتفعة جانبًا أساسيًا في نموذج الأعمال لبنوك التنمية متعددة الأطراف، وذلك لأن الوصول إلى أسواق رأس المال المحلية والدولية ضروري لعملياتها. تتمتع السندات الصادرة عن المؤسسات التي تحمل تصنيف + AA أو AAA بأعلى جودة ائتمانية، فإن التصنيف الائتماني المرتفع يمكّن بنك تنمية الجديد من جمع رأس المال بسعر رخيص نسبياً من أسواق السندات والإقراض بأسعار فائدة أقل مما يمكن الحصول عليه من قبل المقترضين السياديين أنفسهم. يمثل إنخفاض تكلفة الإقتراض ميزة كبيرة لمؤسسات تمويل التنمية، حيث إنها تمكن البنوك من تمرير هذه الفائدة في شكل أسعار فائدة تنافسية على قروضها (Leslie Maasdorp, 2019)، عادة ما يكون لدى البنوك متعددة الأطراف نوعان من الأعضاء: الإقتراض وغير الإقتراض .في الوقت الحالي، يعتبر بنك الدوحة الوطني فريدًا بين نظرائه العالميين في وجود المقترضين فقط كمساهمين، ولقد حقق البنك أرضية جديدة من حيث أنه لا توجد مؤسسات مالية قابلة للمقارنة في الأسواق الناشئة بجودة ائتمانية عالية وبدون أي أعضاء غير مقترضين بدرجة عالية بوصفهم مساهمين(Leslie Maasdorp, 2019) .

وفي هذا السياق، وافق بنك التنمية الجديد الذي أنشأته مجموعة البريكس للإقتصاديات الناشئة، على قرض بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لمشاريع الطاقة في جنوب إفريقيا وقرض آخر بالقيمة نفسها لمشروع النقل في الصين، وقال بنك

التنمية لمجموعة البريكس في البيان "إن قرضه البالغ 300 مليون دولار لجنوب إفريقيا سيجري تقديمه عبر بنك التنمية للجنوب الأفريقي وسيركز على مشاريع تقلل إنبعاثات ثاني أكسيد الكاربون وتعزز كفاءة الطاقة، وأضاف أن قرضه البالغ 300 مليون دولار للصين سيذهب لتمويل خط جديد للمترو في مدينة ليويانغ. وبهذين المشروعين فإن محفظة قروض البنك ترتفع إلى أكثر من 5.7 مليار دولار، حيث حرصت روسيا بعد عقد القمة العاشرة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا (2018/7/27) علىأنها في محادثات مع بنك التنمية الجديد بشأن إقتراض أكثر من مليار دولار لمشاريع البنية التحتية (موقع العربي الجديد،2018) سجل بنك التنمية الوطني بنجاح برامج سندات بالعملة المحلية في الصين (10 مليارات يوان)، جنوب إفريقيا (10 مليارات روبية)، وهو على وشك الإنتهاء من تسجيل برنامج روبل (100 مليار روبل روسي)، مع الهند والبرازيل لمتابعة التالي .حتى الآن، تم إستكمال إصدارين لسندات الرنمينبي في الصين، عندما تم جمع 6 مليارات يوان في شريحتين بقيمة 3 مليارات يوان في عام 2016 و2019 على التوالي .يلتزم البنك بإتاحة التمويل بالعملة المحلية لجميع الدول الأعضاء فيه(Leslie Maasdorp, 2019) ..قدمت بنوك التنمية متعددة الأطراف معظم تمويلها بالعملة الأجنبية، مثل الدولار الأمريكي أو اليورو .ومع ذلك، فإن التقلب في أسواق العملات جعل المقترضين أكثر حساسية للتطورات المحتملة للعملة .نظرًا لأن معظم إيرادات مشاريع البنية التحتية مقومة بالعملة المحلية بأي حال من الأحوال، فمن المنطقي أن تتفادى عدم تطابق العملة من خلال رفع السندات في أسواق رأس المال المحلية لأعضائها. حيث إكتسب التمويل الأخضر زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة، مع النمو السريع في سوق السندات الخضراء .قام بنك التنمية الوطني بأول زيادة رأسمالية له في الصين كسند أخضر، ويهدف إلى أن يكون مصدرًا منتظمًا في التمويل الأخضر والمستدام.

صرحت ليزلي ماسدورب هي نائبة الرئيس والمديرة المالية في بنك التنمية الوطني، (Leslie Maasdorp, 2019).بأن لدى البنك ثلاث أولويات واسعة في السنوات الأولى، كانت أنشطة الإقراض موجهة نحو الحكومات والمؤسسات المملوكة للدولة، وبالتالي يتحول التركيز الآن نحو الإقراض للقطاع الخاص وتوسيع نطاق المنتجات إلى ما وراء القروض لتشمل الأسهم والضمانات وتعزيز الائتمان، تمشيا مع النية الأصلية للمؤسسين، ستبدأ عملية توسيع العضوية خارج بلدان البريكس ،وستحول التكنولوجيا والابتكار الطريقة التي يتم بها تصميم وتنفيذ الطرق والموانئ والطاقة والبنية التحتية الأخرى. كما توجد فرص كبيرة للإستفادة من إمكانات هذه التقنيات الجديدة، بحيث يهدف البنك إلى تبني وإستكشاف هذه الإمكانات باعتباره مؤسسة تنموية حديثة. والغرض من البنك الوطني للتنمية هو إستكمال دور البنك الدولي، وإصدار القروض لتشجيع الاستثمار من أجل استمرار التنمية الاقتصادية في دول البريكس وغيرها من البلدان النامية، والتركيز أيضا على الاستثمارات في البنية التحتية والتقنيات الخضراء.

إن مجرد قيام دول البريكس بإنشاء مؤسساتها الخاصة، قدتؤدي الى تجسيد نوع من القدرة التنافسية بينها وبين الصندوق الدولي والبنك الدولي، مما يجعل مؤسسات البريكس خطوة مهمة في البعد عن نهج المشروطية الصارم. من الواضح أن إنشاء NDB و CRAهو خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح حيث هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التمويل، على سبيل المثال، لمشاريع البنية التحتية، وخاصة في البلدان الفقيرة .علاوة على ذلك، فإن التوزيع الأفضل للقروض (صندوق النقد الدولي، 2017) على البلدان النامية والناشئة غير المرتبطة بشروط مثل التقشف والخصخصة وتحرير التجارة هو بالتأكيد تحسن .(ومع ذلك يبقى أن نرى ما إذا كانت مؤسسات البريكس الجديدة قادرة على تحقيق هذا التوقع) هل يمكن للمؤسسات الجديدة أن تؤدي بنفس وظائف بريتن وودز؟ أم هي مكملة للمؤسسات السابقة

لتخلق نوعا من التوازن في النظام الاقتصادي وبالتالي يمكن تجسيد العدالة والتشاركية.

المحور الرابع: الإنجازات والتحديات التي يواجهها البريكس في النظام الاقتصادي الدولي.

إنجازات البريكس:

من أكثر الإنجازات الملموسة لدول البريكس :

1. إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB) يهدف الى تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية في بلدان البريكس. بمبلغ مالي قدر ب 50 مليار دولار.
2. إنشاء الصندوق الإحتياطي للطوارئ (CRA) أو ما يسمى ترتيب الإحتياطي للطوارئلدول البريكس، هدفه احتواء ضغوط السيولة العالمية لعملة كل عضو من خلال إنشاء هذا الصندوق الذي يبلغ قيمته 100 مليار دولار أمريكي على نقيض بنك التنمية الجديد.
3. إنشاء بنك الدوحة الوطني ويكمن دوره في تسيير التجارة المقومة بالعملات المحلية بين دول البريكس – يمكن أيضا أن يوفر نظام ضمانات ومنتجات تأمين أخرى لضمان أن تتم الصفقة بأمان بالعملات المحلية-والهدف من إنشاء هذا البنك هو التغلب على الدولار، حيث أعلنت كل من الصين والبرازيل عن صفقة لتبادل العملات لتمكين الدفع بالعملات المحلية لتمويل التجارة التي تصل الى 30 مليار دولار أمريكي، وقع VTB اكبر أحد البنوك الروسية، والبنك الآسيوي لاستثمارات البنى التحتية على معاهدة في مايو 2014، لدفع بعضها البعض بالعملات المحلية من أجل الخدمات المصرفية الاستثمارية، والإقراض بين البنوك والتمويل التجاري ومعاملات سوق رأسمال، وفقا لتقرير VTB الخطاب الرسمي، تشير خطوات الصين لزيادة التجارة بالعملات المحلية إلى أن بنك

الدوحة الوطني يمكن أن يعمل كمسير بين دول الأعضاء للتجارة المقومة بالعملات المحلية.

4. تطوير العلاقات الإقتصادية بين دول البريكس من خلال تشجيع المبادلات التجارية والعمل على استدامة النمو الاقتصادي من خلال تبادل الخبرات والممارسات بشأن تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية، وتبادل الخبرات في التجارة والاستثمار وتنمية الرأسمال البشري.
5. تسعى دول البريكس للانتقال الى مستوى جيد في العلاقات الاقتصادية بين الدول الذي تسودها العدالة والمساواة في تقاسم الأرباح، لذا ركزت على انشاء هيكل دولي جديدا موازيا لصندوق النقد الدولي يعمل على تقديم القروض للدول النامية ومحاولة انهاء هيمنة الغرب على مؤسسات الحوكمة الاقتصادية.

التحديات التي تواجه البريكس:

تواجه البريكس العديد من التحديات الكبيرة قد تكون أحد الأسباب التي سوف تهدد استدامة نموها:

1. إن هيمنة الإقتصاد الصيني ودوره في العلاقات التجارية يجعل البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر من اتحاد من أعضاء متساوين.
2. تفشي ظاهرة الفساد السياسي انعكس بالسلب على إقتصاديات هذه الدول وإستدامة نموها الإقتصادي، حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012 من خلال مؤشر مدركات الفساد تحتل البرازيل المرتبة 72 من أصل 175 بلد مدرجة في الترتيب في مستوى الفساد داخل حكومة كل بلد. اذ يكلف الفساد السياسي في البرازيل أكثر من 41 مليار دولار من الخسائر في السنة، كما أنه يعيق نشاط أكثر من 69.9% من الشركات على المستوى المحلي ويعيق دخولها الى السوق العالمية.

3. تعتبر الهيمنة على المؤسسات المالية الدولية من أهم التحديات التي تواجه جميع الدول بما فيها أعضاء مجموعة البريكس، حيث تعتبرها وسائل لهيمنة الشمال على الجنوب من خلال السيطرة على إقتصادياتها والتحكم فيها بما يتوافق مع مصالحها.
4. تأثر إقتصاديات مجموعة البريكس بأي اختلال في الإقتصاد العالمي نتيجة إرتباط إقتصادياتها مع البيئة العالمية.
5. عملت القوى الغربية على تقويض المناطق التي تتواجد فيها مصالح دول البريكس من أجل الحد من تصاعدها وعملت على التدخل بمختلف الطرق لإحتواء العديد من المناطق التي تعتبر إستراتيجية بالنسبة لدول البريكس خاصة الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية التي تعمل على احتواء دول آسيا الوسطى مثلا.
6. يمثل التحدي الفرصة المهمة لبنك التنمية الوطنية في كيفية إدارة تمويل التنمية وبالتالي فإن هيمنة صناع القرار في البلدان الغنية فيما يتعلق بالولايات التجارية لبنوك التنمية ستقل الآن مع البنك الجديد.
7. العلاقة الضبابية بين دول البريكس والاتحاد الأوروبي اذ لا يمكن تفسيرها، لأنه يغلب عليها الطابع التعاوني والتنافسي في نفس الوقت-إزدواجية في المعايير-بين دول البريكس والإتحاد الأوروبي. (كما تنافسها على تطويق المناطق التي تستحوذ عليها البريكس لاستحواذ أكبر عدد ممكن من أسواق الإفريقية لتصدير منتجاتهم، ولكن الإتحاد الأوروبي والبريكس شريكين ومنافسين).
8. دول البريكس تفتقر إلى المصالح الإقتصادية المتبادلة. التجارة بينهم الآن أقل من 320 مليار دولار سنويا وتراجع .تجارتها مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي أعلى من6.5 مرة .تجارة الصين مع بقية العالم أعلى من12.5 مرة .تعد التجارة الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية كبيرة مثل التجارة بين دول البريكس.

9. الأعضاء متشابهان للغاية في بعض المجالات الرئيسية .جميع الأعضاء (باستثناء روسيا) لديهم احتياطيات أجنبية ضخمة (15-35 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ولديهم ديون خارجية منخفضة (15 ٪ إلى 37 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.) وبصرف النظر عن روسيا ، فهي مندمجة بشكل كبير في إنتاج السلع الاستهلاكية مع 'الغرب .'
10. دول البريكس تتنافس في الأسواق الثالثة .في العديد من المجالات ، من الملابس (الصين والهند والبرازيل) ، ومن خلال التأثير الاقتصادي في إفريقيا (الصين وجنوب إفريقيا والهند) إلى أسواق الطائرات والمعدات العسكرية الدولية (الصين وروسيا والبرازيل) تتنافس بلدان البريكس مع بعضها البعض .جميعهم قادرون على إعادة هندسة ونسخ التقنيات ، مما يعني تبادل نتائج البحث والتطوير والابتكارات وتطوير التعاون العلمي عبر البلاد.
11. تنوع الثقافات .إن مراحل التنمية الاقتصادية والأيديولوجيات وتعريفات الفقر والاختلافات الثقافية الأخرى تعني أن أعضاء البريكس يفتقرون إلى تفاهمات مشتركة حول الأولويات الضرورية لتبادل الخبرات بصورة مثمرة.

الخاتمة

بالنظر إلى ما تقدم عرضه، فإن البريكس كتكتل إقتصادي دولي صاعد، يسعى إلى إحداث تغييرات تعديلية في هيكل العلاقات للنظام الاقتصادي العالمي الحالي، في ظل موجة التحولات شديدة التغير التي كان النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية عرضة لها في العقد الأخير من القرن الجديد، و في ظل انتشار النيولبرالية و تصاعد الهيمنة الأمريكية على العالم بعد نهاية الحرب الباردة، ويتجلى مسعى دول البريكس في ذلك من خلال حزمة من الإجراءات التعديلية كإصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمنظمة التجارة العالمية. وإعادة التوازن في التمثيل الدولي في الاقتصاد العالمي، من خلال منح

تمثيل عادل للدول النامية،فعلىهذه الإجراءات التعديلية يهدف تكتل دول البريكس لتغيير الوضع القائم ، بالتركيز على سياسة اصلاح صندوق النقد الدولي ونظام التمثيل ، وإعادة توزيع الحصص داخله، من خلال تمثيل الدول النامية ،لأنها تمثل قوةإقتصادية ناشئة تحقق إعادة التوازن داخل صندوق النقد الدولي، بالإضافة الى محاولة إرساء أسس نظام إقتصادي عالمي جديد بإجتراح مؤسسات مالية جديدة ، تعمل إلى الحد من الهيمنة الأمريكية و الغربية على العلاقات المالية و التجارية الدولية، و تسعى الى إعادة التوازن إلى مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية بما يكفل نموا اقتصاديا عالميا متوازنا أيضا . يصحح العلاقات اللاتوازنية بين مختلف الأقطاب والتكتلات الاقتصاديةالعالمية. مما يعيد نمط العلاقات الاقتصادية بينها الى نقطة التوازن، وفقا للمخرجات اللاصفرية في العلاقات الدولية، و يعيد.اخضاعها لمقتضيات توازن المصالح بصيغة رابح رابح.وفي الأخير،ومن خلال استعراضنا لمحل العناصر البحثية لهذه المقالة، فإننا نستطيع القول بأن تكتل مجموعة البريكس يمكن إذا ما استطاع تجاوز المعوقات البنيوية والهيكلية،والمشكلات الناجمة عن تضارب المصالح بين الدول الأعضاء، فإنه سيغدو تكتلا اقتصاديا عالميا جبارا وصاعدا، بإمكانه المساهمة في إعادة التوازن إلى العلاقات الاقتصادية الدولية،والوصول إلى إجتراح واقع اقتصادي دولي جديد يكون أكثر عدلا وانصافا وتوازنا. تؤسس لحقبة جديدة تتسق والتحولات الجارية على مستوى النسق الدولي برمته.

المراجع و المصادر:

1. باسكال ريغو، "البريكس" ، ترجمة طوني سعادة، مؤسسة الفكر العربي، 2015.
2. عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، ط 1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017).

3. جلين بلمرو كليفنتون مورجان، ترجمة عبد السلام علي نوي، نظرية السياسة الخارجية، ط1 (الرياض: دار النشر العلمي والمطابع، 2011)

4. علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، مذكرة ماجستير في علوم السياسية، جامعة غزة، 2018.

5. خالد المصري، مناف محمد علوش، دور التكتلات الإقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي "البريكس" أنموذجا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (2016).

6. الموقع الرسمي للبريكس، http://inforbics.org

7. وليد يونسي، دور مجموعة مجموعة البريكس كقوة صاعدة وتأثيرها في النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع يوم 2019/11/26، http://www.alhadaf.network.com.

8. مروان عبد العزيز،"بريكس"... عملاق جديد يقوده بوتين لكبح نفوذ أمريكا ... أنظر للموقع الالكتروني https://bit.ly/3agALSb

9. فرانس 24، مجموعة البريكس للدول الناشئة مستعدة لتأسيس مصرفها الدولي الخاص، نشر في 09/07/2014، تم الزيارة في 2020/01/23، https://bit.ly/2RMaapU

10. موقع العربي الجديد، مجموعة "بريكس" تسعى إلى تأسيس نظام اقتصادي دولي مواز، نشر في 25 جولية 2018، تم الزيارة في 2020/03/17، https://bit.ly/2VkIquF

11. صندوق النقد الدولي، أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، نشر في 30 أفريل 2017، تم زيارة الموقع في 2020/03/17، https://bit.ly/2Kg3D2g.

1. European Commission, "European Union, Trade in goods with BRICS", report from Directorate-General for Trade , 01/04/2020.

2. Ehsan Rasoulinezhad, Do Brics countries have similar trade integration patterns? (Tehran, university Tehran, 2018, journal of economic integration 333, March 2018.

3. Freire M.R. (2017) EU Relations with the BRICS: Strategic Partnership or Structural Disjunction? International Organisations Research Journal, vol. 12, no 2, pp. 182–200 (in Russian and English). DOI: 10.17323/1996-7845-2017-03-182

4. Carmen-Cristina Cîrlig, EU Strategic Partnerships with third countries, Library of the European Parliament, 26/09/2012.

5. Gábor Hunya and Roman Stöllinger, Foreign Direct Investment Flows between the EU and the BRICs, the Vienna Institute for International Economic Studies, Research Reports 358, December 2009.

6. joseph purugganan and All, BRICS: A global trade power in a multi-polar world, working papers in Critical perspectives on emerging economies, Published by Transnational Institute, 2014.

7. Vera Thorstensen Ivan Tiago Machado Oliveira, BRICS in the World Trade Organization: Comparative Trade Policies Brazil, Russia, India, China and South Africa, Brasilia: Institute for Applied economic Research (Ipea), 2014.

8. Fernanda de Castro Brandão Martins, New Institutions on the Block: The BRICS Financial Institutions and the Roles of Brazil and China, Journal of China and International Relations JCIR Special Issue(2018)

9. BRICS - Objectives, Summits, Need and Disparities, 25/02/2015, viewed 05/03/2020, https://bit.ly/34G0tya

10. Olivia Kumwenda-Mtambo, Alexander Winning, BRICS emerging economies reaffirm support for multilateral trade under WTO rules, 2018, https://reut.rs/2XLQ56H

11. Klemens Witte, The BRICS: Building a new international financial order?, Posted on 6 Sep 2017 , visited 03/02/2020 , https://bit.ly/2wLS67N

12. Rhea Kumar, Building BRICS: An Assessment of the New Development Bank, posted January 17 2015, viewed 17/03/2020, https://bit.ly/2XLd6qy.

13. Leslie Maasdorp, BRICS' New Development Bank turns four: what has it achieved?, posted : 20 Sep 2019, viewed : 21/02/2020, https://bit.ly/3bjPjBU.

14. SUSANNE GRATIUS, The EU and its “strategic partnerships“ with the BRICS, May 2013, https://bit.ly/2KgvNu1